الصعوبات التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية وكيفية التغلب عليها من وجهة نظر ملاك هذه المدارس

ملخص البحث:

تواجه المدارس الأهلية بالقطاع التعليمي السعودي- بشكل عام-صعوبات عديدة تنظيمية، وداخلية، وخارجية، وتنتج هذه الصعوبات من الإطار التنظيمي واللوائح التي تنظم أعمال هذا القطاع، كما تنتج من العوامل الداخلية التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل المدرسة، وكذلك من العوامل الخارجية التي تواجهها المدرسة الأهلية في بيئتها المجتمعية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أبرز الصعوبات التنظيمية والداخلية والخارجية التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وكذلك أفضل الحلول لهذه الصعوبات من وجهة نظر ملاك هذه المدارس.

ولتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن أسئلتها، استخدم الباحث المنهج الوصفي، وصمم- تبعاً لذلك- استمارة مقابلة بلغت فقراتها (١٢) فقرة، توزعت على محوري الدراسة، وقد طُبقت الأداة على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة بلغت (٢٥) مالكاً.

كان من أبرز نتائج الدراسة، اعتقاد ملاك المدارس أن اللوائح والأنظمة الحالية غير كافية لتنظيم قطاع التعليم الأهلي، وأن أبرز الصعوبات الداخلية التي تواجه التعليم الأهلي هي استمرار جودة التعليم، وتطوير إمكانات المدرسة، والمحافظة على المستوى التعليمي الذي حققته، أما أبرز الصعوبات الخارجية فنتمثل في التشدد في الاشتراطات التي تتوالى على المدارس الأهلية من الجهات الحكومية ذات العلاقة بقطاع التعليم الأهلي.

أما أبرز الآليات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه التحديات فتتمثل في ثبات ومرونة اللوائح والأنظمة التي تحكم هذا القطاع.

كان من توصيات الدراسة الاستمرار في دعم قطاع التعليم الأهلي، وتذليل الصعوبات التي تواجهه، وكذلك أخذ رأي ملاك المدارس الأهلية في الاشتراطات التي تفرضها الجهات الحكومية ذات العلاقة بالتعليم الأهلي.

Research Summary

Private schools in Saudi Arabia are facing many difficulties، regulatory، and internal and external، these difficulties produce of the regulatory framework and regulations governing its business، as result from internal factors that interact with each other، as well as external factors faced by the private school environment community.

This study aimed to identify the most prominent regulatory and internal and external difficulties facing the private schools in the Eastern Province of Saudi Arabia، as well as the best solutions to these difficulties from the standpoint of owners of these schools.

To achieve the objectives of the study، and answer their questions، the researcher used the descriptive approach، and designed an interview form contains (12) items distributed to the pivotal study، the tool has been applied to a representative sample of the community amounted of (25) schools owners.

One of the highlights results of the study، the owners of the schools believe that the current regulations are not sufficient to organize private education sector، and that the most prominent internal difficulties facing the private education is a continuation of the quality of education، and the development potential of the school، and to maintain the level of education attained، but the most prominent external difficulties is to harden in the requirements that coming in the private schools of the relevant government agencies of private education.

The major mechanisms by which to address these difficulties represented in the stability and flexibility of rules and regulations that govern the sector، the recommendations of the study was the most important of which continue to support the private education sector، and to overcome difficulties it faces، as well as taking the opinion of owners of private schools in the requirements imposed by the relevant government agencies that control private education.

١. المقدمة:

يمثل تطوير التعليم أولوية استراتيجية للمملكة العربية السعودية، وذلك لما له من تأثير كبير في عملية التنمية والتقدم التي تطمح المملكة لتحقيقها، وتتضح هذه الحقيقة من خلال الدعم الكبير الذي يحظى به قطاع التعليم بشقيه الحكومي والأهلي، ويُعد نشر التعليم، وتسهيل الوصول إليه من الإنجازات الكبرى التي حققتها وزارة التعليم في هذا الإطار.

والتعليم في المملكة العربية السعودية باعتباره -حراكاً ثقافياً ومجتمعياً- عانى من كثير من الصعوبات والمشكلات التي أعاقت مسيرته، وصعّبت الوصول إلى الأهداف المرسومة له، وتوزعت هذه الصعوبات ما بين صعوبات تنظيمية، وصعوبات داخلية، وصعوبات خارجية.

وإذا كان قطاع التعليم الأهلي العام يقوم بدور بارز في خدمة العملية التعليمية في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال توفيره لخدمة تعليمية مميزة لمئات الآلاف من الطلبة السعوديين، ومثلهم من الطلبة غير السعوديين في المدارس الأجنبية، فإنه يستند في ذلك إلى إرث تاريخي عريق، فقد كانت بدايات التعليم في المملكة العربية السعودية تعليماً أهلياً، إلا أن قطاع التعليم الأهلي يعاني من هذه الصعوبات أكثر مما يعانيها التعليم العام الحكومي.

إن مواجهة التعليم الأهلي العام في المملكة العربية السعودية للعديد من الصعوبات والمشكلات التي صاحبت التوسع الكبير للتعليم العام في ربوع المملكة، أصبحت واقعاً يعاني منه هذا القطاع، وتتنوع هذه الصعوبات ما بين تعدد اللوائح والأنظمة المقررة لضبط عملياته، وعدم مرونتها، إلى تداخل إجراءاته وتقاطعها مع قطاعات أخرى من الإدارات الحكومية، كوزارة العمل، والبلديات، والدفاع المدني وغيرها.

إن هذا القطاع الحيوي من التعليم يحتاج إلى الكثير من الدراسات العلمية التي تخدم عملياته، وتعزز دوره في خدمة العملية التعليمية، وتبيّن الصعوبات التي تعترض طريق انتشاره، وكيفية مواجهتها، وهذا ما حاول الباحث أن يحققه من خلال هذه الدراسة.

٢. مشكلة الدراسة:

إذا كان استمرار الهدف في توفير الوصول إلى التعليم لجميع فئات الشعب السعودي، وتحسين نوعيته هو خيار استراتيجي رئيس للمملكة العربية السعودية، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تخطيطاً دقيقاً، وتنفيذاً مرحلياً لسياسات ثابتة، وتقويماً شاملاً لكل خطواته، ولذلك فقد تأثر التعليم السعودي العام بشقيه الحكومي والأهلي بالخطوات الكبرى التي اتخذتها الدولة خلال العقدين الماضيين، بدءاً من دمج تعليم البنات بوزارة

التربية والتعليم، ومروراً بمشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام، وختاماُ بإنشاء وكالة جديدة في الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم تختص بكل ما له علاقة بالتعليم الأهلي.

يتميز الدعم الحكومي لقطاع التعليم الأهلي بزخمه الكبير، وسياساته المتعددة، ويتبين ذلك من مراجعة أهداف وسياسات خطط التنمية السعودية المتعاقبة، وآخرها خطة التنمية العاشرة (٢٠١٥/٢٠١٩م) التي أشارت إلى أن تنمية الموارد البشرية، ورفع إنتاجيتها، تتطلب تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع التعليم، وتطوير اللوائح والأنظمة المدرسية، ورغم كل ذلك إلا أن هذه الخطط تعترف بأن نموه لا زال دون المأمول، (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠م)، كما أن نسب الطلاب المقيدين فيه لا زالت دون النسب التي تتوقعها وزارة التعليم، حيث ما زالت نسبة مشاركة التعليم الأهلي لا تتجاوز (١٣٪) من قطاع التعليم السعودي، (مجلس الغرف السعودية، ٢٠١٥م). مما يعني عدم تحقيق أي تقدم في نمو الاستثمارات في هذا القطاع منذ إعلان خطة الوزارة قبل أكثر من عشر سنوات (١٤٢٥هـ)، وطموحها بأن تصل نسبة التعليم الأهلي إلى التعليم العام (٢٥٪) بنهاية عام (١٤٣٤هـ). (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٤م)، كما تجدر الإشارة إلى أن اللائحة المنظمة لعمل المدارس الأهلية مضى عليها أكثر من أربعين عاماً ولم تتم مراجعتها أو تجديدها.

وإذا كانت سياسات وزارة التعليم لقطاع التعليم الأهلي تتنوع ما بين دعم انتشاره، وتوسيع الاستثمار فيه، كما تعتبر أن "دعم الشراكة مع القطاع الخاص في نشر التعليم" هي إحدى نقاط القوة للتعليم السعودي العام، (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٢م)، كما أن الاستثمار في مجال التعليم العام هو استثمار مجدي اقتصادياً، (السيف، ٢٠٠٢م)، ولكن هذه السياسات والخطط الطموحة تتطلب إجراءات مشجعة ومستمرة للمستثمرين في هذا القطاع لضمان انتشاره، واستمرار أدائه لدوره في خدمة العملية التعليمية، ومساهمته في الوفر المالي الذي يحققه هذا القطاع لميزانية الوزارة، والذي بلغ قرابة الـــ(١٣ مليار) ريال، (الحقباني، ٢٠١١م) وكذلك القضاء على البطالة المتزايدة من خلال توفيره لآلاف الفرص الوظيفية التعليمية والإدارية للشباب السعودي، (غرفة الشرقية، ٢٠١٥م).

لقد رافق الدعم الحكومي لقطاع التعليم الأهلي، اهتمام كبير من القطاع الخاص، وذلك عندما تبنت الغرف التجارية والصناعية السعودية هذا القطاع، وأنشأت له لجنة خاصة، أسمتها اللجنة الوطنية للتعليم الأهلي، وذلك عام (١٤١٤ه/ ١٩٩٣م)، تهدف إلى معالجة المشاكل التي تحيط بهذا القطاع، وتتبنى دعمه، والدفاع عنه أمام الدوائر الحكومية المختلفة.

إن القطاع الخاص يتميز بإمكانات هائلة، يمكن من خلال جذبها وتشجيعها تخفيف العبء عن كاهل التعليم الحكومي السعودي العام، إلا أن النظر إلى الواقع الاستثماري في التعليم الأهلي نجد أنه لا زال يتسم بصغر حجمه، وعدم فاعلية أداءه، واعتماده على الحس الإداري للملاك، وتركيزه على المنشآت والكيانات الصغيرة. (الحقباني، ٢٠١١م).

وإذا كان التعليم الأهلي يحظى بمكانة متميزة لدى بعض أطياف المجتمع، وذلك بما تقدمه المدارس الأهلية من صياغة جديدة للمناهج كاللغات والحاسب الآلي، وتطوير أساليب التعليم فيها، وما توفره هذه المدارس من مرافق وأنشطة للطلبة، وقلة عدد الطلبة في الفصل، (البنك الدولي، ٢٠٠٢م) إلا أنه لا زال يعاني من سلبيات عديدة، كالتساهل والتسيب وعدم الانضباط، وكذلك عدم المصداقية في النتائج، وتركيز بعض منشآته على الربح المادي فقط، ووجود الكثير من المباني المستأجرة، وضعف التحصيل الدراسي للطلبة، وتدني رواتب المعلمين مع عدم الاهتمام بتدريبهم، (الصبان، ٢٠٠١م).

ومن جهة أخرى، يرى المستثمرون في التعليم الأهلي أن الاشتراطات التي تحاصر بها وزارات التعليم، العمل، والشؤون البلدية قطاع التعليم الأهلي حدّت من نمو الاستثمارات فيه، وحالت دون قيام شراكته الفعالة لقطاع التعليم الحكومي، كما يرى ملاك المدارس الأهلية أن وزارة التعليم يجب أن توقف تدخلها في تحديد رسوم المدارس الأهلية، لأنه ليس لديها إلمام كافٍ بالتكلفة التشغيلية للمدارس الأهلية. (غرفة الشرقية، ٢٠١٥م).

هذا، وقد وجد الباحث أن قطاع التعليم الأهلي يعاني من صعوبات متجددة، ومشاكل متراكمة، تعيقه عن أداء دوره، وتصعب دخول أو استمرار المستثمرين فيه، وإلى ذلك أشارت كثير من الدراسات التي تناولت هذا القطاع المؤثر، كدراسة (مجلس الغرف السعودية، ٢٠١٥م)، ودراسة (غرفة الشرقية، ٢٠١٥م)، ودراسة (الدعيلج، ٢٠١٣م)، ودراسة (الموسى، ٢٠١٢م)، ودراسة (الحقباني، ٢٠١١م)، ودراسة (الطوق، ٢٠٠٥م) ، وغيرها من الدراسات الجادة، كما لاحظ الباحث أن بعض هذه الصعوبات قد ترقى إلى تهديد دوره كمؤثر في الميدان التعليمي في المملكة العربية السعودية، ولذا فإن بحث هذه الصعوبات، وتحديدها، وكيفية مواجهتها، وخصوصاً من وجهة نظر الملاك المستثمرين يعد من الأمور بالغة الضرورة، والتي ستثري الميدان التربوي في هذا المجال.

٣. أسئلة الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما الصعوبات التنظيمية لقطاع التعليم الأهلي، والتي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وذلك من وجهة نظر ملاك هذه المدارس؟

٢- ما الصعوبات الداخلية التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وذلك من وجهة نظر ملاك هذه المدارس؟

٣- ما الصعوبات الخارجية التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وذلك من وجهة نظر ملاك هذه المدارس؟

٤- ما الآليات التي تساعد في التغلب على الصعوبات التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وذلك من وجهة نظر ملاك هذه المدارس؟

٤-أهداف الدراسة: سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- تحديد الصعوبات التنظيمية لقطاع التعليم الأهلي، والتي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وذلك من وجهة نظر ملاك هذه المدارس.

٢- تحديد الصعوبات الداخلية التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وذلك من وجهة نظر ملاك هذه المدارس.

٣- تحديدالصعوبات الخارجية التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وذلك من وجهة نظر ملاك هذه المدارس.

٤- التعرف على الآليات التي تساعد في التغلب على الصعوبات التي تواجه المدارس الأهلية بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وذلك من وجهة نظر ملاك هذه المدارس.

٥- أهمية الدراسة: اشتملت الدراسة على مجموعة من العناصر التي شكلت أهميتها العلمية والعملية، كما يلي:

أ- تستمد الدراسة أهميتها من موضوعها الأساس، وهو دور قطاع التعليم الأهلي في إثراء العملية التعليمية، وبحث الصعوبات التي تواجهه.

ب- أوضحت الدراسة أبرز الصعوبات التنظيمية والداخلية والخارجية التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وذلك من وجهة نظر ملاك هذه المدارس، وهم الفئة التي يتناساها كثير من الباحثين.

ج- بينت الدراسة الآليات التي يمكنها مواجهة الصعوبات التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية.

د- يأمل الباحث أن تسهم نتائج الدراسة في تطوير وخدمة قطاع التعليم الأهلي العام بالمملكة العربية السعودية.

٦- حدود الدراسة:

أ- **الحدود الموضوعية:** تحديد أبرز الصعوبات التنظيمية والداخلية والخارجية التي تواجه المدارس الأهلية (بنين)في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وكذلك الآليات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه الصعوبات، وذلك من وجهة نظر ملاك هذه المدارس.

ب- **الحدود المكانية:** المدارس الأهلية (بنين) بالإدارة العامة للتعليم بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، والبالغ عددها (١٧٧) مدرسة.

ج- **الحدود الزمانية:** تمت هذه الدراسة في الفصل الثاني من العام الدراسي (١٤٣٦/١٤٣٧هـ)، (٢٠١٥/٢٠١٦م).

٧- مصطلحات الدراسة:

أ- الصعوبات:

هي بعض القضايا والمشكلات التي تواجهها التربية في العصر الحالي على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية وتزداد حدتها في المستقبل المنظور بسبب التقدم التكنولوجي الهائل، وحدوث تغيرات ومستجدات اجتماعية واقتصادية متسارعة، (طنطاوي، ٢٠٠٢م)، وفي هذه الدراسة يقصد بها المعوقات التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وتعوق استمرارها عن ممارسة دورها في خدمة العملية التعليمية.

ب- المدرسة الأهلية:

عرفتها لائحة تنظيم المدارس الأهلية بأنها " كل منشأة غير حكومية تقوم بأي نوع من أنواع التعليم العام أو الخاص قبل مرحلة التعليم العالي"، (وزارة المعارف، ١٣٩٥هـ)، وعرفتها وزارة التربية والتعليم بأنها" كل مدرسة أهلية حاصلة على ترخيص من الوزارة لتقديم خدمات التعليم العام، أو رياض الأطفال، أو التربية الخاصة، أو البرامج التعليمية الدولية"، (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٣م)، وفي هذه الدراسة

يقصد بها المنشأة الأهلية التي تقدم التعليم العام للبنين للمراحل الثلاث (الابتدائي، المتوسط، والثانوي) في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية.

ج- مالك المدرسة الأهلية:

هو المستثمر الذي يعمل على استثمار أمواله في مشروع اقتصادي ليحقق مزيداً من الدخل، أو هو الذي ينفق رأس المال متوقعاً تحقيق مكاسب أو عائدات مالية. (معجم المعاني، ٢٠١٥م).

وفي هذه الدراسة يُقصد بمالك المدرسة الأهلية: من كان كامل الأهلية، سعودي الجنسية (أو أحد مواطني دول مجلس التعاون الخليجي)، والذي أنشأ مدرسة أهلية، ويكون مسئولا عنها أمام الجهات الحكومية من جميع النواحي.

الإطار النظري

أولاً: قطاع التعليم الأهلي في المملكة العربية السعودية:

أ- لمحة تاريخية:

قبل العهد السعودي، وفي الوقت الذي تراجع فيه الدور التعليمي للكتاتيب (أواخر القرن التاسع عشر الميلادي)، كان هناك عددٌ قليل من المدارس التي أُنشئت بجهود فردية، أو أنشأها العثمانيون والأشراف في الحجاز وغيرها، وذلك قبل ظهور التعليم الحكومي وانتشاره، ومن هذه المدارس، المدرسة الصولتية (١٢٩١ه)، والمدرسة الفخرية العثمانية (١٢٩٨هـ)، ومدارس الفلاح (١٣٣٠هـ)، وغيرها، ولكن بعد ضم الحجاز للدولة السعودية الناشئة، أُنشئت مديرية المعارف عام (١٣٤٤ه - ١٩٢٤م)، والتي تولت كل الأمور التي تتعلق بالتعليم، وأعلنت عام (١٣٤٧هـ) أنه يجب على جميع معلمي المدارس الأهلية قيد أسمائهم لديها، ومنحهم رخصاً للتعليم، وفي عام (١٣٥٧هـ) ظهر نظام المدارس الأهلية، مما أدخلها عهداً جديداً من تحمل المسؤولية في نشر التعليم مع المدارس الحكومية.

وعند إنشاء وزارة المعارف عام (١٣٧٣ه-١٩٥٣م) ظهرت إدارة التعليم الأهلي ضمن الإدارات الفنية التي اشتملت عليها وزارة المعارف، كما أصدر مجلس الوزراء في نفس العام قراراً ينظم أوجه الدعم التي تقدمها الدولة للمدارس الأهلية،

ونعد وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، والصادرة بقرار مجلس الوزراء عام (١٣٨٩هـ-١٩٦٩م) الوثيقة الرسمية والأساسية التي تحدد مبادئ وغايات وأهداف التعليم في المملكة، وفي هذه الوثيقة كان الفصل السادس من الباب الخامس خاصاً بالتعليم الأهلي، وجاء فيه خمس فقرات منظمة لشؤون التعليم الأهلي.

ثم صدرت لائحة تنظيم المدارس الأهلية عام (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م) في (٢٤) مادة، والتي حققت المواءمة بين الأنظمة السابقة المتعلقة بهذا النوع من التعليم، كما نظمت شؤون المدارس وحددت مفهوم المدرسة الأهلية، ونظمت صرف الإعانات المالية وأعمال الإشراف الإداري والفني لها، وأخيراً جاء قرار مجلس الوزراء عام (١٤٠٩هـ-١٩٨٩مـ) بشأن إعادة تنظيم أوضاع المدارس الأهلية، من حيث التسمية، والإعانة بالكتب والمقررات المدرسية، وإسناد إدارة المدارس إلى مديرين ومديرات سعوديين، والذي مثّل حلقة جديدة في ضبط هذا النوع من التعليم، ودعمه. (وزارة المعارف، ١٤١٦هـ)، وأخيراً، اكتملت إنجازات وزارة التعليم في العام الماضي (١٤٣٦هـ-٢٠١٥م) بإنشاء وكالة جديدة بالجهاز الإداري للوزارة، وتكون خاصة بالتعليم الأهلي، تحت مسمى " وكالة التعليم الأهلي".

ب- <u>أهمية قطاع التعليم الأهلي:</u>

أدركت الدولة أهمية قطاع التعليم الأهلي وإسهامه بدور فاعل في نشر التعليم وخدمة المجتمع، منذ البدايات الأولى للدولة السعودية، فانتشار المدارس الأهلية في الحجاز والأحساء وغيرها، كان اللبنة الأولى للتعليم السعودي فيما بعد، ولذا قامت مديرية المعارف، ومن بعدها وزارة المعارف، ثم وزارة التربية والتعليم بتنظيم هذا القطاع والإشراف عليه، ومساعدته بقدر الإمكان بالخدمات المجانية كالكتب الدراسية والإشراف الفني ومديري المدارس، وما رافقها من تنظيمات وخدمات أخرى.

وتتضح أهمية قطاع التعليم الأهلي بالنظر إلى مشاركته في أنواع التعليم التي يحتاجها المجتمع كالتعليم العام، والتعليم الليلي، ومدارس تحفيظ القرآن الكريم، وكذلك عند معرفة عدد الطلبة الذين يدرسون بالمدارس الأهلية، والذي يصل إلى قرابة الـــــ (٧٠٠) ألف طالب وطالبة، وكذلك عند حساب التكلفة المالية التي يتحملها هذا القطاع عن وزارة التعليم، والتي تبلغ حدود الـــ(١٣) مليار ريال، (غرفة الشرقية، ٢٠١٥م)، (الحقباني، ٢٠١١م)، وهنا يتبين العبء الذي يتحمله قطاع التعليم الأهلي عن التعليم الحكومي، فيما لو عاد هؤلاء الطلبة إلى المدارس الحكومية.

إن زيادة دور قطاع التعليم الأهلي في العملية التعليمية يمكن أن يجذب فوائد كبيرة للملكة العربية السعودية، ويشمل ذلك الجودة العالية في التعليم، وتوفير الكلفة التعليمية على الوزارة. (البنك الدولي، ٢٠٠٢م).

ثانياً: قطاع التعليم الأهلي في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية:

أ- مقدمة:

تنتشر مدارس التعليم الأهلي والأجنبي بالمنطقة الشرقية بشكل لافت، ويعود ذلك إلى عدة عوامل رئيسة، منها الوضع الديموغرافي للسكان، ككثرة الجاليات العربية والأجنبية فيها، وكذلك الصبغة العلمية والحضارية التي تظلل المنطقة بتأثير من وجود بعض الجامعات السعودية المميزة، كجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الدمام، ووجود الشركات الوطنية العملاقة فيها كأرامكو السعودية وسابك وغيرها، وكذلك المستوى فوق المتوسط لدخل الأسر فيها، مما أثر على مستوى ودرجة طلب الأسر لنوعية تعليم أبنائها، كما أن الكثيرين يرون أن جودة المدارس الأهلية الكبرى ذات الأسماء العريقة في المنطقة الشرقية تقدم تعليماً أفضل من المدارس الحكومية، وكذلك فنسبة (الطالب: المعلم) منخفضة في المدارس الأهلية، وتستخدم كثيرٌ منها تقنيات تدريسية حديثة، كما تقوم بتدريس اللغة الانجليزية والحاسب الآلي منذ سن مبكرة، عدا أن بعض الآباء الموظفين يفضلون طريقة المدارس الأهلية في تقديم يوم دراسي أطول من المدارس الحكومية، (البنك الدولي، ٢٠٠٢م).

ب-إحصاءات قطاع التعليم الأهلي في المنطقة الشرقية:

جدول رقم (١):

العام الدراسي	عدد المدارس	عدد الطلبة
١٤٢٠هـ-١٩٩٩م	١٢١	٢١٨٧٣
١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م	١٣٧	٢٥٥٧٢
١٤٣٠ه-٢٠٠٩م	١٧٦	٣٩٣٦٢
١٤٣٥هـ-٢٠١٤م	١٧٩	٤٠٥٧٩
١٤٣٧هـ-٢٠١٦م	١٧٧	٤١٧٩٨

(الإدارة العامة للتعليم بالمنطقة الشرقية، ١٤٣٧ه- ٢٠١٦م)

نما قطاع التعليم الأهلي في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية نمواً متواصلاً، وكثرت الاستثمارات المتتالية فيه، حتى بلغ عدد المدارس خلال العام الحالي (١٧٧) مدرسة أهلية، ويمكن تتبع النمو الحاصل في المدارس الأهلية وعدد طلابها خلال العقدين الماضيين من خلال الجدول السابق رقم (١)، ويتبين منه أن عدد المدارس

الأهلية قد زاد بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين، وزاد عدد طلابه بمقدار الضعف تقريباً، مما يدل على زخم الانتشار، والتوسع الكبير الذي حصل في هذا القطاع، وخاصة بين عامي (١٤٢٥/١٤٣٠هـ-٢٠٠٤/٢٠٠٩م) إلا أننا لابد أن نشير إلى النتيجة المتفاوتة بين عامي (١٤٣٥هـ) و(١٤٣٧هـ): (٢٠١٤م) و(٢٠١٦م) وفيها يتبين تقلص عدد المدارس مع زيادة عدد الطلبة فيها، ويعود هذا إلى إنشاء عدد من المجمعات التعليمية تحت مسمى واحد، مع ازدياد عدد المراحل تحتها.

ثالثاً: اللوائح المنظمة لأعمال قطاع التعليم الأهلي العام في المملكة العربية السعودية:

أ- سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية (١٣٨٩ه-١٩٦٩م):

تُعد هذه السياسة من الإصدارات المهمة للدولة السعودية، وقد اشتملت على (٩) أبواب، و (٢٢) فصلاً، وجاءت في (٢٣٦) مادة، تطرقت لكل ما يتعلق بالتعليم بشكل عام، بدءاً من الأسس التي يقوم عليها التعليم، وغاياته، وأهداف المراحل التعليمية فيه، والتخطيط لمراحل التعليم، وجاء الباب الخامس فيها مشيراً إلى الأحكام الخاصة المتعلقة بأنواع معينة من التعليم، واشتمل الفصل السادس من هذا البابعلى (٥) مواد تتعلق بالتعليم الأهلي، بدأت بذكر تشجيع الدولة للتعليم الأهلي في كافة مراحله، وأنه يخضع لإشراف الجهات التعليمية المختصة فنياً وإدارياً، وختمت هذه المواد بالتذكير بأن إشراف الدولة على قطاع التعليم الأهلي يحقق له العديد من الأهداف التربوية والتعليمية.

ب- لائحة تنظيم المدارس الأهلية (١٣٩٥ه-١٩٧٥م):

صدرت هذه اللائحة في (٢٤) مادة، بدأتها بتعريف المدرسة الأهلية، وأنها كل منشأة غير حكومية نقوم بأي نوع من أنواع التعليم العام أو الخاص قبل مرحلة التعليم العالي، ثم تطرقت للأحكام المتعلقة بالمدارس الأهلية من ناحية افتتاحها وإصدار الترخيص لها، وخضوعها لإشراف الجهات الحكومية المختصة، والواجبات التي يجب عليها الالتزام بها، وكذلك ما يتعلق بمالك المدرسة الأهلية، ومسؤوليته أمام السلطات الرسمية عن سير مدرسته، ثم الاشتراطات الواجب توافرها في العاملين بالمدرسة الأهلية، ثم العقوبات التي تطبق على المدرسة الأهلية إذا خالفت التعليمات المعطاة.

ج- قرار مجلس الوزراء بشأن تنظيم أوضاع المدارس الأهلية (١٤٠٩ه-١٩٨٩م):

صدر هذا القرار في (٤) مواد، تطرقت لكيفية إعادة تنظيم أوضاع المدارس الأهلية، وبدأت بتوحيد التسمية بالمدرسة الأهلية أياً كان نوعها، وكيفية إعانتها بالكتب

والمقررات المدرسية، ووجوب إسناد إداراتها إلى مديرين سعوديين ومديرات سعوديات، وتقديم إعانة مالية لها حسب القواعد المقررة.

د- لائحة المدارس الأجنبية (١٤١٨هـ-١٩٩٧م):

صدرت هذه اللائحة في (٢١) مادة، بدأت بتعريف المصطلحات، ثم مهمة هذه اللائحة وهي تنظيم وضع المدارس الأجنبية، ثم ذكر القواعد المتعلقة بإصدار التراخيص والمستويات الدراسية التي تحتويها، ثم تكوين مجلس الإشراف عليها، وأخيراً العقوبات التي تترتب على عدم الالتزام بموادها.

ه- إنشاء وكالة التعليم الأهلي بوزارة التعليم السعودية (١٤٣٦هـ-٢٠١٦م):

أصدرت وزارة التعليم قراراً بإنشاء وكالة بمسمى "وكالة التعليم الأهلي" تتولى الإشراف على المدارس الأهلية والأجنبية، ومعاهد اللغة العربية والخط والمراكز الثقافية ومراكز التدريب والإشراف التربوي الأهلية، ونص القرار على أن يتبع الوكالة، الإدارة العامة للمعايير والتراخيص، والإدارة العامة لتعزيز الاستثمار، ومكاتب التعليم الأهلي، وأن يُنقَل موظفو وموظفات الإدارة العامة للتعليم الأهلي والأجنبي بقطاعي البنين والبنات لوكالة التعليم الأهلي.

رابعاً: الصعوبات التي تواجه المدارس الأهلية:

تُعد هذه الصعوبات من صميم العمل التربوي بوصفه حراكاً اجتماعياً، يهدف إلى تربية النشء، وتزويدهم بالمعارف والمهارات والاتجاهات الحسنة، وتنشأ هذه الصعوبات من الظروف والملابسات اليومية والمرحلية التي تواجهها العملية التعليمية، وتوجب عليها التعامل معها بحذر وروية حتى يتسنى لها مواجهتها والتغلب عليها.

وتتنوع هذه الصعوبات بتنوع الظروف التي تمر بالعملية التعليمية، وبتنوع الجهات التي تفرضها، ويرى (الدعيلج، ٢٠١٣م) أن البيئة التنظيمية التي تتبناها الجهات الحكومية ذات العلاقة بالتعليم الأهلي غير مساندة لقطاع التعليم الأهلي، ومن الأمثلة على ذلك صدور قرارات مفاجئة للمستثمرين دون أن يعطوا الفرصة الكافية لترتيب استثماراتهم بشكل يتناسب ومتطلبات تلك القرارات؛ فضلا أن يستشاروا في اتخاذ هذه

القرارات؛ أو على أقل تقدير يؤخذ رأيهم في آليات تطبيقها، وسيورد الباحث هنا بعضاً من هذه الصعوبات التي يواجهها ملاك المدارس الأهلية، والتي تطرقت إليها الأوراق البحثية والدراسات التي تعلقت بالتعليم الأهلي العام في المملكة العربية السعودية:

١- تحديد الرسوم الدراسية:

تعد هذه المشكلة من الصعوبات الكبرى التي تواجه المدارس الأهلية في الوقت الراهن، كما أنها تقلق المستثمرين في هذا القطاع بشكل كبير، وذلك لمنع وزارة التعليم المدارس الأهلية من رفع رسومها إلا باشتراطات محددة، وموافقة مسبقة منها، وإلا لتعرضت للعقوبات أو الإيقاف.

٢- اشتراطات الدفاع المدني:

أُلزمت المدارس الأهلية باستخراج شهادات الأمن والسلامة من إدارات الدفاع المدني، وتكمن المشكلة هنا في عدم تجديد الدفاع المدني لهذه التراخيص إلا بشروط كثيرة، يتعلق معظمها بالمبنى وتصميمه ومخارج الطوارئ فيه، وغير ذلك، ويعتبر ترخيص الدفاع المدني هذا أحد شروط تجديد الترخيص من قِبل وزارة التعليم.

٣- سياسات وزارة العمل في توطين العمالة:

تشمل هذه السياسات برنامج "نطاقات" ينسخه المتتالية، وكذلك المقابل المالي للعمالة الوافدة، ومع أن هذه السياسات تزيد من التكاليف المالية الكبيرة التي تتحملها المدارس الأهلية، أما المقابل المالي للعمالة الوافدة، فيقضي بتحصيل مقابل مالي من منشآت القطاع الخاص يبلغ (٢٤٠٠) ريال سنوياً لمصلحة صندوق الموارد البشرية عن كل عامل وافد يزيد عن متوسط عدد العمالة الوطنية فيها.

٤- اشتراطات وزارة الشؤون البلدية والقروية:

تنوعت هذه الاشتراطات ما بين الاشتراطات البلدية لإنشاء المدارس الأهلية على الأراضي الفضاء (غير المخصصة مرافق تعليمية)، وكذلك متطلبات تغيير استعمال المنشأة القائمة إلى مدارس أهلية، وأخيراً، متطلبات إنشاء المدارس الأهلية على الأراضي (المخصصة مرافق تعليمية)، ويستحسن هنا الإشارة إلى النتيجة التي توصلت لها دراسة (البنك الدولي، ٢٠٠٢م) عندما أشارت إلى أن من القيود الرئيسة للتوسع في المدارس الأهلية هو نقص الأراضي المتاحة للتطوير، ويرى كثير من المستثمرين أن

هذه الاشتراطات جاءت مجحفة بحقهم، ولم تراع الارتفاعات الكبيرة التي حصلت في أسعار العقارات في السنوات الماضية.

٥- الإعانة السنوية للمدارس الأهلية:

تحتوي لائحتها على (٢٥) مادة كيفية تنظيمية، ويشوب هذه الإعانة بعض الظروف الخاصة، فلم تزد قيمتها عن مبلغ (٢٥) مليوناً منذ إقراراها، كما تطالب الوزارة المدارس الأهلية باشتراطات طويلة ومعقدة، مما حدا ببعض المستثمرين إلى تركها وعدم المطالبة بها، فالمبلغ المقدر لكل طالب لا يتجاوز (٤٠) ريالاً، (الدعيلج، ٢٠١٣م).

٦- إجراءات الحصول على قروض من الدولة:

تمنح الدولة ممثلة بوزارة المالية قرضاً للمجمعات التعليمية بواقع (٥٠٪) من قيمة المشروع، ولكن الاشتراطات الموضوعة تجعل من العسير على كثير من المستثمرين الاستفادة من هذا القرض، وتتمثل الصعوبة هنا في اشتراط تملك أو استئجار الأرض قبل التقديم على القرض، وكذلك توفر الملاءة المالية بما يعادل (٥٠٪) من قيمة المشروع، وأخيراً بطء الإجراءات المتخذة وطول المدة التي تستهلكها هذه الإجراءات.

٧- مديونيات أولياء أمور طلبة المدارس الأهلية:

سمحت وزارة التعليم بتحويل ملفات الطلاب المتعثرين في تسديد الرسوم عبر برنامج " نور" لمدارس أخرى لمواصلة تعليمهم، مع الاستمرار في حجز شهاداتهم الدراسية، ووثائقهم إلى أن تتم المخالصة المالية مع المدرسة الأهلية.

٨- تكاليف أخرى متعددة:

وتتوزع ما بين تكلفة التأمينات الاجتماعية للعاملين السعوديين، وتكلفة التأمين الطبي على جميع العاملين وعائلاتهم، وتكلفة الحراسات الأمنية على المدارس الأهلية طوال اليوم، وكذلك ارتفاع تكلفة المعلمين غير السعوديين من حيث الرواتب نتيجة لتطبيق دولهم الحد الأدنى للأجور، والتكاليف الأخرى المتعلقة بتذاكر الطيران وغيرها.

رابعاً: الدراسات السابقة

اطلع الباحث على الكثير من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي بحثت قضايا قطاع التعليم الأهلي، والمدارس الأهلية، وسيورد الباحث هذه الدراسات حسب تسلسلها التاريخي من الأحدث إلى الأقدم.

أ- **الدراسات المحلية:**

١. **دراسة (غرفة الشرقية، ٢٠١٥م)، بعنوان" أثر تحديد الرسوم الدراسية على مستقبل المدارس الأهلية"**

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء نظرة تحليلية حول واقع قطاع التعليم الأهلي في المملكة بشكل عام، وفي المنطقة الشرقية بشكل خاص، والتعرف على أهم المشاكل التي تواجهه، خاصة في ضوء قرار تحديد الرسوم الدراسية، واقتراح أفضل الحلول الممكنة.

وقد اعتمد معدو الدراسة على المنهج الوصفي، بأنواعه المسحي والوثائقي، وكان من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن أعلى نسب الرفض لقرار تحديد الرسوم الدراسية كان في الفقرة المتعلقة بالموافقة على قيام وزارة التعليم بتحديد الرسوم الدراسية وفقاً للنظام الحالي، وأن الطريقة المثلى لتنظيم عملية تحديد الرسوم الدراسية هي تركها لقوى العرض والطلب، وأن تتحدد وفقاً لآليات السوق، وكان من توصيات الدراسة إلغاء قرار تحديد الرسوم الدراسية، وقيام الدولة بتوفير الدعم المالي الكافي للتعليم الأهلي، وكذلك زيادة المبلغ المخصص كقروض للمدارس الأهلية.

٢. **دراسة (الدعيلج، ٢٠١٣م)، بعنوان "أبرز التحديات التي تواجه الاستثمار في التعليم الأهلي"**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان موجز لإسهام التعليم الأهلي على صعيد التربية والتعليم، وعلى صعيد ميزانية الدولة، وكذلك بيان أبرز التحديات ذات العلاقة بالجهات المعنية بالتعليم الأهلي، وأخيراً اقتراح حلول استراتيجية للنهوض بالاستثمار في التعليم الأهلي.

استخدم الباحث المنهج الوثائقي لجمع المعلومات، وتحليل البيانات، وكان من نتائج الدراسة أن الاستثمار في التعليم الأهلي يعد استثماراً حيوياً يحقق مجموعة من المكتسبات، كتوفير خيارات جيدة لمن لديهم رغبة في تدريس أبنائهم في مدارس تتميز على المدارس الحكومية، و توفير فرص عمل مناسبة للمواطنين، والمساهمة في زيادة الناتج الوطني، أما التوصيات فقد اشتملت على تبني وزارة التربية والتعليم لهذا القطاع، وأن تقدم لها لحماية والدعم والمساندة في كل المجالات.

٣. **دراسة (الطوق، ٢٠٠٥م)، بعنوان " استثمار القطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية: هدف استراتيجي لتنويع مصادر التمويل "**

هدفت هذه الدراسة إلى بحث موضوع "استثمار القطاع الخاص في التعليم العام كهدف استراتيجي لتنويع مصادر التمويل"، وقد استخدمت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة وعينتها من مسئولي التعليم العام ورجال الأعمال في خمس مناطق بالمملكة، واحتوت أداة البحث (الاستبانة) على (٩٠) عبارة توزعت على محاور الدراسة.

وكان من نتائج الدراسة تقديم تصور مقترح يشمل أهم ملامح استثمار القطاع الخاص في التعليم العام كهدف استراتيجي لتنويع تمويل التعليم، أما توصيات الدراسة فقد اشتملت على إجراء دراسات على الصيغ المختلفة التي يمكن بها تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم العام.

٤. دراسة (السيف، ٢٠٠٢م)، بعنوان "الدور المستقبلي للقطاع الأهلي في توفير الخدمات التعليمية في المملكة العربية السعودية"

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض تطور ومستقبل مساهمة القطاع الأهلي في توفير الخدمات التعليمية، كما استعرضت الدراسة المردود الاقتصادي للقطاع الأهلي، واختتمت باستعراض معوقات مساهمة القطاع الأهلي في توفير الخدمات التعليمية بالمملكة.

استخدم الباحث المنهج التاريخي والتتبعي لتقدير أعداد الطلبة في المدارس الأهلية، وذلك لفترة زمنية تمتد حتى (١٤٤٠هـ)، كما استخدم دراسات الجدوى الاقتصادية للوصول إلى المؤشرات المالية والاقتصادية للاستثمار في مجال التعليم.

وكان من نتائج الدراسة أن أعداد الطلبة المتجهين إلى التعليم الأهلي في ازدياد مستمر، وأن الاستثمار في مجال التعليم مجد اقتصادياً، وأن هناك بعض العوائق التي تقف في طريق المستثمرين في التعليم الأهلي، أما توصياتها فقد اشتملت على حث وزارة المالية على تقديم قروض ميسرة للمستثمرين في التعليم الأهلي، وأن تقدم الأراضي للمستثمرين في التعليم الأهلي بأسعار رمزية، مما يتيح لهم إقامة المباني والمرافق التعليمية عليها.

ب- <u>الدراسات العربية:</u>

١- دراسة (آدم، ٢٠١٢م)، بعنوان " التعليم الثانوي غير الحكومي في السودان بين السلبيات والإيجابيات"

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على التوسع الذي شهده التعليم الثانوي غير الحكومي بولاية الخرطوم، وما هي الايجابيات والسلبيات التي نشأت عن هذا التوسع، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة والمقابلة كأدوات

للدراسة التي طبقتها على عينة الدراسة التي تكونت من (٢٤٥) معلماً ومعلمة، يعملون ب(٨٠) مدرسة بولاية الخرطوم.

كان من نتائج الدراسة أن التعليم غير الحكومي أسهم في تحقيق أهداف وفلسفة التعليم في السودان، كما أشارت إلى أن التجهيزات التعليمية التي تحقق جودة التعليم تعد ضعيفة إلى حد ما، وأن تعاون إدارات هذه المدارس لا يرقى إلى المستوى المقبول، كما أن هناك إهمال للمناشط الرياضية والثقافية، وكان من توصيات الدراسة أن يُعطى التربويون فقط فرصة إنشاء المدارس الخاصة، وأن يُكثف الاهتمام بالمناشط الرياضية والثقافية، وأخيراً عدم التركيز على الربح المادي فقط.

٢- دراسة (الطويل والمناصير، ٢٠١١م)، بعنوان" تطوير استراتيجية لضبط مشكلات التعليم في المدارس الخاصةالأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير استراتيجية لضبط مشكلات التعليم في المدارس الخاصة الأردنية، وللوصول إلى هذا الهدف استخدم الباحثان المنهج الوصفي، وكان من نتائج الدراسة أن المدارس الخاصة تلتزم بتشريعات وقوانين وزارة التربية والتعليم، كما أنها تحترم قوانين وزارة العمل فيما يتعلق بظروف وإجازات العاملين، كما عزت الدراسة ارتفاع الأقساط المدرسية إلى ارتفاع كلفة التعليم، أما نقص الوسائل والأدوات التعليمية فقد عزته الدراسة إلى عدم وجود ميزانية خاصة بالوسائل التعليمية بالمدرسة، كما أظهرت الدراسة صعوبة تفهم أولياء الأمور لمشكلات أبنائهم، ثم بنى الباحثان استراتيجية لمواجهة هذه المشكلات، وكان من توصيات الدراسة الدعوة إلى تبني مديرية التعليم الخاص لهذه الاستراتيجية، وتطبيقها على المدارس الخاصة، وكذلك زيادة عدد الزيارات الإشرافية التي يقوم بها المشرفون التربويون لهذه المدارس.

٣- دراسة (عثمان، ٢٠٠٦م)، بعنوان " فلسفة التعليم الخاص وأبعاده الاجتماعية حلال النصف الثاني من القرن العشرين في جمهورية مصر العربية "

هدفت هذه الدراسة إلى تناول الأبعاد الاجتماعية والفلسفية للتعليم الخاص في جمهورية مصر العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، والتي اشتملت على العوامل الخاصة بالتربية الاجتماعية كالعامل الطبقي ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وكذلك توضيح مدى تأثر التعليم بالمتغيرات الثقافية في المجتمع المصري، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج التاريخي، وكان من نتائج الدراسة أن التعليم الخاص يقوم بدور فاعل في النظام التعليمي المصري، وأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين استجابات المعلمين، وكذلك استجابات أولياء الأمور حول المحاور الخاصة

بالأبعاد الاجتماعية والفلسفية للتعليم الخاص، أما التوصيات فقد اشتملت على وضع فلسفة عامة للتعليم الخاص تحقق التنمية الشاملة للمجتمع، وكذلك إنشاء مراكز متخصصة تختص ببحث مشكلات التعليم الخاص.

٤- دراسة (حسن، ١٩٩٨م)، بعنوان " التعليم الأهلي في دولة قطر "

هدفت هذه الدراسة إلى بحث نشأة التعليم الأهلي في دولة قطر، ومدى إسهامه في المسيرة التعليمية، وما الحاجات والضرورات التي أوجدته على الساحة التربوية القطرية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي عند بحث مشكلات التعليم الأهلي، كما استخدم الباحث المنهج الوصفي في عمل استطلاع لآراء مديري ومديرات المدارس في دولة قطر.

وكان من نتائج الدراسة إثبات أن التعليم الأهلي يقوم بدور رئيس في خدمة العملية التعليمية بدولة قطر، وكذلك اختلاف النظرة إلى الربح المادي بين أصحاب المدارس، والاتفاق على أن تحسين الخدمة التعليمية المقدمة للطلبة يجب أن يكون هو المطلب الأول.

ج- <u>الدراسات الأجنبية:</u>

١- دراسة (إيلاكوا، ٢٠١١م)، بعنوان " سلاسل المدارس الخاصة في تشيلي "

(Elacqua، 2011): Private School Chains in Chile

هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين العمليات التعليمية للمدارس الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، والمدارس الكبيرة، من خلال دراسة "برنامج تشيلي الوطني"، وقد عرض الباحث لرأي المشككين بأن العمليات المركزية الكبيرة تؤدي إلى صعوبة في الإدارة البيروقراطية، وإلى تعزيز الموازين غير الاقتصادية، وأن المدارس الصغيرة هي أكثر فعالية في تقديم تعليم ذي جودة أعلى، ويرى الباحث أن الجواب عن هذه الآراء يحمل آثاراً عميقة على سياسة التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب أن الثقة في هذا الأمر، والتي تجعل المدارس تتوسع بشكل جيد، هو مشكلة صعبة للغاية، كما يرى الباحث أنه يمكن الحصول على نظرة عميقة لهذا النقاش من خلال دراسة"برنامج تشيلي الوطني".

يرى الباحث هنا أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الامتيازات المدرسية لديها ميزة كبيرة على المدارس المستقلة عندما يتم التحكم بالطلاب والعملية التعليمية، كما يستنتج أن السياسات الموجهة نحو إيجاد حوافز لأصحاب المدارس الخاصة ستنطوي على إمكانات لتحسين مخرجات التعليم.

٢- دراسة (مصطفى، ٢٠٠٦م)، بعنوان " التعليم الخاص بوصفه أداة للسياسة في تركيا "(Mustafa ، 2006): Private education as a policy tool in Turkey

هدفت هذه الدراسة إلى وصف الخصخصة كأداة سياسية لحل المشاكل التعليمية في تركيا، كاكتظاظ الفصول الدراسية، وتدني معدل الالتحاق بالمدارس، وتعليم الفتيات، وارتفاع نسبة الأمية، والتربية الدينية، والكتب والمناهج الدراسية، وأخيراً التعليم متعدد الثقافات، ثم وصف الباحث من ناحية أخرى، العوامل التي تؤثر على الحلول المقترحة، كالتنوع الثقافي، والمشاكل الاقتصادية ونقص الموارد، والهجرة، والإدارة المركزية، والنمو السريع في عدد الأطفال في سن المدرسة، والاختلافات الإقليمية، مما يجعل خصخصة التعليم يمكن أن تساعد في حل المشاكل في تركيا، فالمدارس الخاصة تزيد من جودة التعليم، كما يمكنها أن تتقاسم المسؤولية مع الحكومة من خلال استثمار الأموال في التعليم، بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمدارس الخاصة أيضا تلبية احتياجات التنوع في المجتمع، وتعزيز وجهات النظر الدينية أو الفلسفية عن طريق استخدام طرق التدريس الخاصة بهم، وأخيراً، ذكر الباحث أن توافر التعليم الخاص في أنقرة، عاصمة تركيا، يعطي دافعاً للتفكير في تطوير التعليم الخاص في تركيا.

٣- دراسة (بيكر، ١٩٩٦م)، بعنوان "مقارنةالصفاتالتنظيميةبين المدارسالثانويةالعامة والخاصةالأمريكية"

1996): Comparing key organization qualities of American ،(Baker public and private secondary schools

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الاختلافات بين تنظيم المدارس الثانوية العامة والخاصة الأمريكية، وبحثت ستة مجالات تنظيمية أساسية، اشتملت على الأهداف التعليمية، التأهيل المهني لمديري المدارس، تعويض المعلمين، حجم الموظفين الإداريين، السيطرة على مستوى المدرسة، والمناهج الدراسية.

كان من نتائج الدراسة عرض الاختلاف التنظيمي الكبير بين أنواع مختلفة من المدارس الخاصة، وكذلك عرض بعض أوجه الشبه بين المدارس الحكومية وبعض أنواع المدارس الخاصة، فإن مديري المدارس الخاصة يتميزون بأوراق اعتماد أقل من نظرائهم في المدارس العامة، كما تتميز المدارس الخاصة بأن نسبة الموظفين الإداريين إلى أعضاء هيئة التدريس أكبر منه في القطاع العام، وكذلك فالمدارس الخاصة تميل إلى أن تكون أكثر سيطرة في اتخاذ القرارات الإدارية الرئيسية، كما أن هناك عدد قليل من الاختلافات في متطلبات التخرج، وأخيراً، تتميز المدارس الخاصة بأن فيها رواتب أعلى للمعلمين.

٤- دراسة (لين، ١٩٩٤م)، بعنوان " تنمية ومستقبل المدارس الخاصة في الصين"

1994): The development and prospect of private scools in ،(Lin .China

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم المعلومات عن ظاهرة تعليمية جديدة في الصين، وهي المدارس الخاصة، كما تسلط الضوء على تاريخ التعليم الخاص في الصين واختفائها منذ عام ١٩٤٩م، وهو العام الذي تولى فيه الحزب الشيوعي السلطة في الصين، كما درست الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أدت إلى عودة ظهور المدارس الخاصة منذ بدء الإصلاح الاقتصادي في الصين عام ١٩٧٨م.

يرى الباحث أن عودة ظهور المدارس الخاصة وتطورها السريع في الصين، يثير تساؤلات عديدة بشأن عدم المساواة التعليمية بين الطلبة، والكفاءة المتحققة، والتنوع المطلوب، كما أن المدارس الخاصة تتميز باستقلالها الإداري، ويوجد لديها دعماً ذاتياً، وتدرس المناهج الدراسية المختارة، كما يتم اختيار الطلاب والمعلمين بشكل انتقائي.

وفي ختام البحث، ذكر الباحث أن الحكومة الصينية قد استجابت بصورة إيجابية للمدارس الخاصة، ثم سرد المميزات التي يحصل عليها التعليم الخاص من الحكومة الصينية، مثل إعفائها من تحكم الدولة الصارم، وإعطائها الفرصة لتقديم رسالتها للمجتمع بشكل حر نسبياً، مع منحها حرية أكبر للتنمية.

<u>د- التعليق على الدراسات السابقة:</u>

أوضحت الدراسات السابقة التي أوردها الباحث، والتي بلغ عددها (١٢) دراسة علمية، أهمية موضوع الدراسة الحالية، حيث يتبين أن قطاع التعليم العام الأهلي يحظى باهتمام كبير بين الباحثين، لما له من أثر بالغ في العملية التعليمية، ومنها دراسة (غرفة الشرقية، ٢٠١٥م)، ودراسة (عثمان، ٢٠٠٦م)، ودراسة (مصطفى، ٢٠٠٦م)، ودراسة (الطوق، ٢٠٠٥م) ودراسة (السيف، ٢٠٠٢م).

أما من ناحية الأهداف فتشترك هذه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة في الهدف الرئيس لها، وهو دراسة قطاع التعليم الأهلي بشكل عام، وتنفرد هذه الدراسة بتحديد أبرز الصعوبات التي تواجه المدارس الأهلية بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر ملاك هذه المدارس، وتتشابه كثيراً مع دراسة (الدعيلج، ٢٠١٣م) والتي كانت بعنوان "أبرز التحديات التي تواجه الاستثمار في التعليم الأهلي"، ولكنها تتميز عنها بأنها بحثت هذه الصعوبات من وجهة نظر ملاك المدارس الأهلية.

كما تبين من استعراض الدراسات السابقة أن هذه الدراسات قد استخدمت مناهج متعددة كالمنهج الوصفي، والمنهج الوثائقي، والمنهج المقارن، ومنهج تحليل النظم، والمنهج التاريخي، وهو ما اتفقت فيه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة، حيث

استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وأما بالنسبة للأدوات المستخدمة فيها، فقد استخدم معظمها أداة الاستبانة، إضافة إلى بعض النماذج والمعايير، وتميزت هذه الدراسة باستخدام المقابلة فقط مع ملاك المدارس الأهلية، كأداة رئيسة للبحث.

الدراسة الميدانية

أولاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١. منهج الدراسة:

في ضوء أسئلة الدراسة وأهدافها، والمعلومات المراد الحصول عليها، وبعد مراجعة أدبيات البحث العلمي ومناهجه، ومراجعة الدراسات السابقة، فإن المنهج المناسب لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي الذييهتم بدراسة الظاهرة كما هي في الواقع، و يعبر عنها إما بطريقة كيفية، حيث يصف الظاهرة محل الدراسة، ويوضح خصائصها، أو بطريقة كمية، ويوضح مقدارها أو حجمها، ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى. (عبيدات، ١٩٩٧م).

٢. مجتمع الدراسة:

ملاك المدارس الأهلية (بنين)في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وقد بلغ عددهم (٦٦) مالكاً، (مكتب التعليم الأهلي بتعليم الشرقية، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م).

٣. عينة الدراسة:

ملاك المدارس الأهلية (بنين)، الذين تشتمل مدارسهم على المراحل الثلاث (الابتدائية، المتوسطة والثانوية)، ويبلغ عدد الطلبة بكل مدرسة (٧٠٠) طالب أو أكثر، وقد بلغوا (٢٥) مالكاً، أي ما نسبته (٣٨٪) من مجتمع الدراسة، وقد اضطر الباحث لذلك لأن مدارسهم تحتوي على المراحل الثلاث، كما ينتمي لها (٢٥٢٠٦) طالب، أي ما

نسبته (٦٠٪) من طلبة المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية، والبالغ عددهم (٤١٧٩٨) طالباً، (مكتب التعليم الأهلي بتعليم الشرقية، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م)، وكذلك لحساسية أداة الدراسة المستخدمة، وهي المقابلة، لصعوبة إجراء المقابلات معهم جميعاً.

- **خصائص أفراد الدراسة:**

تم تحديد خصائص أفراد الدراسة، والبالغ عددهم النهائي (٢٥) مالكاً، وذلك من خلال الجداول التالية، وعرض النتائج المتعلقة بها، والتي أجاب فيها أفراد الدراسة على الجزء الأول من استمارة المقابلة، وهو الجزء الخاص بالبيانات الشخصية، وذلك بعد أن قام الباحث بإجراء المقابلات الشخصية معهم.

جدول رقم (٢): أفراد الدراسة وعلاقتهم بمجتمع الدراسة:

الفئة	مجتمع الدراسة	أفراد الدراسة	نسبة الأفراد إلى المجتمع
ملاك المدارس الأهلية	٦٦	٢٥	٣٨٪

يتبين من الجدول رقم (٢) أن أفراد الدراسة بلغ عددهم (٢٥مالكاً) من مجتمع الدراسة البالغ عددهم (٦٦مالكاً)، وذلك بنسبة وصلت (٣٨٪).

أ/ توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (٣)

المؤهل العلمي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	غير ذلك
ملاك المدارس الأهلية	١٢	٤	٧	٢
النسبة	٤٨٪	١٦٪	٢٨٪	٨٪
المجموع	٢٥		١٠٠٪	

يتبين من الجدول السابق رقم (٣) أن الفئة الأكثر عدداً من أفراد الدراسة، هم من كان مؤهلهم العلمي (بكالوريوس)، ويمثلون ما نسبته (٤٨٪) من ملاك المدارس، ويأتي بعدهم من كان مؤهلهم العلمي (دكتوراه)، بنسبة (٢٨٪)، ثم من كان مؤهلهم العلمي (ماجستير)، ويمثلون ما نسبته (١٦٪)، وأخيراً من مؤهلهم العلمي (غير ذلك)، وذلك بنسبة (٨٪) من ملاك المدارس

ب/ توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير الخبرة في قطاع التعليم الأهلي:

جدول رقم (٤)

الخبرة في التعليم الأهلي	من (٥) إلى أقل من (١٠) سنوات	من (١٠) إلى أقل من (١٥) سنة	(١٥) سنة فأكثر
ملاك المدارس الأهلية	١	٥	١٩
النسبة	٤٪	٢٠٪	٧٦٪
المجموع	٢٥		١٠٠٪

يتبين من الجدول السابق رقم (٤) أن الفئة الأكثر عدداً من أفراد الدراسة، هم من كانت خبرتهم في التعليم الأهلي (١٥سنة فأكثر)، ويمثلون ما نسبته (٧٦٪)، وقد يكون ذلك بسبب عينة الدراسة التي ركزت على المدارس الأهلية الكبرى، ويأتي بعدهم من كانت خبرتهم في التعليم الأهلي (من (١٠) إلى أقل من (١٥) سنة)، ويمثلون ما نسبته (٢٠٪)، وأخيراً من كانت خبرتهم في التعليم الأهلي (من (٥) إلى أقل من (١٠) سنوات)، ويمثلون ما نسبته (٤٪).

ج/ توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير نوع النشاط الاقتصادي الرئيس الذي يمارسه المالك:

جدول رقم (٥)

النشاط الاقتصادي الرئيس لملاك المدارس الأهلية	عدد	النسبة
تعليمي	١٩	٧٦٪
تجاري	٤	١٦٪
صناعي	٢	٨٪

غير ذلك	٠	٪٠
المجموع	٢٥	٪١٠٠

يتبين من الجدول السابق رقم (٥) أن الفئة الأكثر عدداً من أفراد الدراسة، هم من كان النشاط الرئيس لهم (تعليمي)، وذلك بنسبة (٧٦٪)، وهذه نتيجة مبشرة، وتعطي نوعاً من الرضا، لانعكاسها على الاهتمام بالجودة التعليمية لاحقاً، ويأتي بعدها من كان النشاط الرئيس لهم (تجاري)، وذلك بنسبة (١٦٪)، وأخيراً من كان نشاطهم الرئيس (صناعي)، وذلك بنسبة (٨٪)

٤. أداة الدراسة:

المقابلة المقننة: وقد اشتملت استمارة المقابلة على ما يلي:

أولاً/ بيانات عامة عن عينة الدراسة: من حيث المتغيرات مثل المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة في هذا النشاط، وتوع النشاط الاقتصادي الرئيس الذي يمارسه المالك.

ثانياً/ محاور الأداة: وقد تكونت من محورين رئيسين:

أولاً–الصعوبات التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وتوزعت على ثلاثة أنواع من الصعوبات:

أ- صعوبات تنظيمية، واشتملت على (٣) فقرات.

ب- صعوباتداخلية، واشتملت على (٣) فقرات.

ج- صعوباتخارجية، واشتملت على (٣) فقرات.

ثانياً–الآليات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه الصعوبات، وقد اشتملت على (٣) فقرات.

ب–صدق أداة الدراسة:

- **الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكمين):**

قام الباحث بعرض أداة الدراسة (استمارة المقابلة) في صورتها الأولية، على مجموعة من المحكمين المتخصصين، ومجموعة من ذوي الخبرة الميدانية، والذين بلغ

عددهم (١٤محكماً)، (ملحق)، وطلب الباحث من هؤلاء الخبراء إبداء آرائهم في مدى وضوح عبارات استمارة المقابلة، ومناسبتها للمحور الذي تنتمي إليه، ومدى ملاءمتها لقياس ما وضعت لأجله، ومدى كفاية هذه العبارات لتغطية المحاور، وفي ضوء التغذية الراجعة منهم تم إجراء التعديلات التي اتفق عليها أكثر من (٧٥٪) من المحكمين، سواءً بالتعديل أو الإضافة أو الاستبدال.

ج- إجراءات تطبيق أداة الدراسة:

بعد إعداد أداة الدراسة في صورتها النهائية، والتأكد من صدقها، قام الباحث بتطبيقها في الفصل الثاني من العام الدراسي (١٤٣٦/١٤٣٧هـ)، (٢٠١٥/٢٠١٦م)، ميدانياً على أفراد الدراسة، وذلك عن طريق استخدام المقابلة مع ملاك المدارس الأهلية بالمنطقة الشرقية، وذلك بعد الحصول على موافقة الإدارة العامة للتعليم بالمنطقة الشرقية.

هذا، وقد تمكن الباحث من مقابلة جميع الملاك، أو من ينوب عنهم، والبالغ عددهم(٢٥) مالكاً، وتمثل هذه المقابلات ما نسبته (٣٨٪)من جميع ملاك المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية.

د-أساليب تحليل البيانات:

نظراً لاعتماد الدراسة على المقابلة، فإن هذا مدعاة لبروز الآراء المتعددة لمالكي المدارس الأهلية، مما يدعو إلى تحديد نقاط الاتفاق فيما بينهم، ولذا وجد الباحث أن الأساليب الإحصائية المناسبة لهذا النوع من البيانات هو: التكرارات والنسب المئوية.

ثانياً: نتائج الدراسة ومناقشتها

تهدف هذه الدراسة- بشكل رئيس- إلى تحديد أبرز الصعوبات التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وكذلك الآليات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه الصعوبات.

وفيما يلي عرض تفصيلي لنتائج الدراسة التي تم التوصل إليها في ضوء أسئلة الدراسة، وأهدافها، مع تفسير النتائج التي توصلت لها الدراسة.

نتائج المحور الأول:

الصعوبات التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية:

وقد اشتمل هذا المحور على (٣) أنواع من هذه الصعوبات:

١- الصعوبات التنظيمية لقطاع التعليم الأهلي ، واشتمل هذا التحدي على (٣) فقرات، كما يلي:

أ- هل تعتقد أن اللوائح والأنظمة الحالية كافية لتنظيم قطاع التعليم الأهلي؟

ب- هل تساعد هذه الأنظمة واللوائح – من وجهة نظرك- في توسيع قطاع التعليم الأهلي؟

ج- هل تأخذ الجهات الحكومية ذات العلاقة بقطاع التعليم الأهلي بآراء ملاك المدارس الأهلية قبل إقرار أي تنظيم جديد لهذا القطاع؟

وللإجابة على هذا السؤال، استخدم الباحث التكرارات والنسب المئوية وذلك لتحديد الصعوبات التنظيمية التي تفرضها لوائح وأنظمة وزارة التعليم المنظمة لقطاع التعليم الأهلي، كما يتضح في الجداول التالية:

جدول رقم (٦)

الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
هل تعتقد أن اللوائح والأنظمة الحالية كافية لتنظيم قطاع التعليم الأهلي ؟	لا ليست كافية.	١٧	٦٨٪
	إلى حد ما كافية، ولكن تحتاج تجديداً ومرونة.	٨	٣٢٪

يتبين من الجدول السابق رقم (٦) أن معظم ملاك المدارس الأهلية يرون أن الأنظمة واللوائح الموجودة حالياً غير كافية لتنظيم قطاع التعليم الأهلي، وربما يعود ذلك إلى قدم

اللائحة المنظمة لأعمال المدارس الأهلية، والتي تعود إلى عام (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م)، كما يعود ذلك إلى حالة التذمر الشديد الذي يشعر به هؤلاء الملاك نحو اشتراطات الدوائر الحكومية ذات العلاقة بقطاع التعليم الأهلي.

بينما يرى البعض منهم أنها كافية إلى حد ما، ولكنها تحتاج إلى التجديد والمرونة وبتوافق هذا مع ما أشارت إليه(وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٥م) في الأهداف الأساسية لخطة التنمية العاشرة لضرورة تطوير الأنظمة واللوائح المدرسية، وكذلك أشارت الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العام أن من السياسات المطلوبة لتحقيق الأهداف العامة لهذه الاستراتيجية تعزيز التعاون والتنسيق المتبادل بين وزارة التربية والتعليم والوزارات الأخرى، (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٢م).

جدول رقم (٧)

الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
هل تساعد هذه الأنظمة واللوائح – من وجهة نظرك– في توسيع قطاع التعليم الأهلي	لا، لا تساعد.	١٩	٧٦٪
	نعم تساعد، ولكن بشكل ضعيف.	٦	٢٤٪

يتبين من الجدول السابق رقم (٧)، أن كثيراً من ملاك المدارس الأهلية ينظرون نظرة سلبية إلى اللوائح والأنظمة الحالية، وأنها لا تساعد في نشر وتوسيع قطاع التعليم الأهلي، ، وهذا تابع لرأيهم في عدم كفاية هذه اللوائح والأنظمة في تنظيم هذا القطاع، ومن الأمثلة على ضعف مساندة التشريعات التنظيمية للقطاع صدور قرارات مفاجئة للمستثمرين دون أن يعطوا الفرصة الكافية لترتيب استثماراتهم بشكل يتناسب ومتطلبات تلك القرارات؛ فضلا أن يستشاروا في اتخاذ هذه القرارات ؛أو على أقل تقدير أن يؤخذ رأيهم في آليات تطبيقها، (الدعيلج، ٢٠١٣م)، وأن معظم هذه القرارات لا تنظمها رؤية واضحة تدعم الاستثمار في التعليم الأهلي والتوسع فيه.

بينما يرى القليل منهم أن هذه الأنظمة واللوائح تساعد في توسيع قطاع التعليم الأهلي، ولكن بشكل ضعيف ونشير هنا إلى توصية (البنك الدولي، ٢٠٠٢م) بأن تتبنى الحكومة طريقة جديدة فيها مزيد من تخفيف السيطرة على قطاع المدارس الأهلية وتنظيمه، هذه الطريقة الجديدة سوف تنطوي على تخفيض الاعتماد على التنظيمات واللوائح الوصفية التي تركز على المدخلات، وتزيد الاعتماد على التنظيمات التي تركز

على المخرجات، وإعلان وتوفير المعلومات كوسيلة لحماية الاهتمام العام الواسع بالتعليم.

جدول رقم (٨)

الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
هل تأخذ الجهات الحكومية ذات العلاقة بقطاع التعليم الأهلي بآراء ملاك المدارس الأهلية قبل إقرار أي تنظيم جديد لهذا القطاع؟	لا، للأسف لا يأخذون بآرائنا أو مقترحاتنا.	٢١	٨٤٪
	نجد ترحيباً من المستوى الأعلى (مسئولي إدارة التعليم) أثناء اللقاءات معهم، ولكن نفاجأ بالعكس من المستوى الأدنى (المشرفين التربويين).	٤	١٦٪

يتبين من الجدول السابق رقم (٨) أن معظم ملاك المدارس الأهلية يشكون من عدم تقبل مسئولي الجهات الحكومية ذات العلاقة بقطاع التعليم الأهلي للمقترحات التي يقدمونها لخدمة هذا القطاع، وأشار(الدعيلج، ٢٠١٣م) في دراسته إلى أنه على الرغم من أهمية التواصل والشراكة بين أهم طرفي تنمية وتطوير التعليم الأهلي، ألا وهما الإدارة العامة للتعليم الأهلي والأجنبي، واللجنة الوطنية للتعليم الأهلي بمجلس الغرف باعتبارها الممثل الرسمي والوحيد للمستثمرين في هذا القطاع؛ إلا أن تلك العلاقة ليست منضبطة برؤية واضحة وضوابط ملزمة للطرفين، بحيث تحقق الصالح العام لهذا القطاع، وتتمثل بعض صور تلك العلاقة في ضعف التنسيق مع اللجنة الوطنية للتعليم الأهلي، فاللجنة لم تطلع على لائحة التعليم الأهلي الجديدة فضلا عن أن تستشار فيها، كما أن الإدارة العامة للتعليم الأهلي لا تتشاور مع اللجنة في كثير من قراراتها.

بينما يرى القليل منهم أن آرائهم محل ترحيب من الإدارة العليا، ولكنها لا تجد صداها على أرض الواقع عند زيارة المشرفين التربويين لمدارسهم، ولعل هذه النتيجة تشير إلى التأهيل المطلوب في المشرفين التربويين المنتمين إلى التعليم الأهلي، وما يجب أن يكونوا عليه من الإلمام الكامل بالأنظمة واللوائح، وكذلك المرونة التي ينبغي التعامل بها مع هذا القطاع التعليمي الحيوي، وتجدر الإشارة هنا لتوصية دراسة (الطويل والمناصير، ٢٠١١م) بزيادة عدد الزيارات الإشرافية التي يقوم بها المشرفون التربويون لمدارس القطاع (الخاص) الأهلي.

٢- الصعوبات الداخلية التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية؟

واشتمل هذا التحدي على (٣) فقرات، كما يلي:

أ- ما أبرز الصعوبات الداخلية التي تواجهالمدارسالأهلية في المنطقة الشرقية ؟
ب- ما الذي يشغل الحيز الأكبر في اهتمام ملاك المدارس ؟
ج- كيف تحقق المدرسة الأهلية شراكة مجتمعية مع المجتمع المحيط ؟

للإجابة على هذا السؤال، استخدم الباحث التكرارات والنسب المئوية وذلك لتحديد الصعوبات الداخلية التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية، كما يتضح في الجداول التالية:

جدول رقم (٩)

الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
ما أبرز الصعوبات الداخلية التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية	استمرار جودة التعليم ، وتطوير إمكانات المدرسة، والمحافظة على المستوى التعليمي الذي حققته المدرسة.	١٦	٦٤٪
	تغيير ثقافة الطالب وولي أمره عن المدرسة الأهلية.	٦	٢٤٪
	بقاء المعلمين السعوديين، وتطوير إمكاناتهم للأفضل.	٣	١٢٪

يتبين من الجدول السابق رقم (٩) أن معظم ملاك المدارس الأهلية يرون أن أبرز الصعوبات الداخلية الذي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية هو المحافظة على استمرار جودة التعليم التي حققتها مدارسهم، وكذلك تطوير إمكاناتها، ويتفق هذا مع نتيجة دراسة (الحربي، ٢٠٠٤م) أن الاتجاه العام لدرجة المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الأهلي يعد عالياً، وكذلك مع دراسة (حسن، ١٩٩٨م) التي بينت الاتفاق على أن تحسين الخدمة التعليمية المقدمة للطلبة يجب أن يكون المطلب الأول.

بينما يرى بعضهم أن أبرز الصعوبات الداخلية تتمثل في تغيير الصورة النمطية لدى الطلبة وأولياء أمورهم عن المدارس الأهلية في أنها وسيلة للربح المادي فقط، ووسيلة لحصول الطالب على الدرجات الكاملة فقط، ويتفق هذا مع ما أشارت إليه دراسة (الصبان، ٢٠٠١م) في سلبيات المدارس الأهلية.

ومن جهة أخرى، يرى القليل منهم أن أبرز الصعوبات الداخلية تتمثل في بقاء المعلمين السعوديين، وتطوير إمكاناتهم، وفي هذا الصدد أشارت (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٢م) إلى أن الهدف الثامن من استراتيجيتها لتطوير التعليم هو تطوير نظام لتمهين وظيفة التعليم، وأن من سياساته تعزيز نظام تقويم أداء المعلمين لدعم النمو المهني، ونشير هنا إلى نتيجة دراسة كل من (الكريدا، ٢٠٠٩م)، ودراسة (الشهري، ٢٠٠٣م) في تصوير العلاقة بين المعلم السعودي ومالك المدرسة الأهلية، فالأول لا يتوافر له الأمن الوظيفي، ويطالب بضمان حقوقه، وعدم تعرضه للفصل الوظيفي من قِبل المالك، والمالك يطالب باستقرار المعلم في وظيفته حتى لا تختل العملية التعليميَة في المدرسة، وفي هذا السياق أشارت إحصاءات وزارة التعليم (٢٠١٥م) أن نسبة توطين الوظائف التعليمية في القطاع الأهلي بلغت (٥٩٪)، تشكل نسبة المعلمات منها (٩٠٪)، وبلغ عدد المعلمين (٥٩) ألف معلم ومعلمة في مختلف المراحل، منهم (٣٥) ألفاً من السعوديين.

جدول رقم (١٠)

الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
ما الذي يشغل الحيز الأكبر في اهتمام معظم ملاك المدارس؟	استمرار جودة التعليم، وزيادتها.	١٥	٦٠٪
	عدم وجود أي خسارة من وراء هذا الاستثمار.	٧	٢٨٪
	هامش معقول من العائد المادي.	٣	١٢٪

يتبين من الجدول السابق رقم (١٠) أن ما يشغل اهتمام الكثير من ملاك المدارس هو استمرار الجودة التعليمية التي تقدمها مدارسهم بنفس المستوى، وزيادتها مع مرور الزمن، وهذه نتيجة مبشرة، تخفف من النظرة السلبية التي تحيط بالمدارس الأهلية، وقد تكون بسبب أن معظم ملاك المدارس الذين تمت مقابلتهم كان النشاط التعليمي لهم هو النشاط الرئيس لهم.

بينما يتخوف بعض ملاك المدارس الأهلية من نعرضهم للخسارة جراء الاستمرار في هذا الاستثمار، ويتفق هذا مع نتائج دراسة (مجلس الغرف السعودية، ٢٠١٥م) التي بينت أن من معوقات نمو قطاع التعليم الأهلي غياب البيئة الاستثمارية الآمنة.

ويرى القليل منهم أن ما يشغلهم هو تحقيق هامش معقول من العائد المادي، وإن كانت دراسة (الغامدي وعبد الجواد، ٢٠٠١م) قد رأت أن من سلبيات التعليم الأهلي التركيز على الربح المادي فقط.

جدول رقم (١١)

الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
كيف تحقق المدرسة الأهلية شراكة مجتمعية مع المجتمع المحيط ؟	إنشاء البيئة التعليمية المتكاملة التي ترضي الطالب وولي أمره.	١٤	٥٦٪
	ترسيخ العلاقة المتواصلة والمباشرة مع أولياء الأمور.	٨	٣٢٪
	الانجازات التي تحققها المدرسة على مستوى الاختبارات الوطنية، واختبارات القدرات والتحصيلي.	٣	١٢٪

يتبين من الجدول السابق رقم (١١) أن معظم ملاك المدارس الأهلية يرون أن المدرسة الأهلية تستطيع تحقيق الشراكة المجتمعية الجيدة مع البيئة المجتمعية المحيطة من خلال إنشاء البيئة التعليمية المتكاملة التي تلبي رغبات ولي الأمر في حصول ابنه على التعليم النوعي المتميز، فالمدرسة العصرية لا تقف حدودها عند الفصول الدراسية، بل تتعداها إلى المختبرات والمساجد والملاعب والصالات والمسرح المدرسي والحدائق، مما يجعلها مصدر لإشعاع فكري وتربوي حديث، (الكريدا، ٢٠٠٩م)، ويتفق هذا مع نتائج دراسة (الصبان، ٢٠٠١م) التي بينت أن من عوامل الاتجاه الإيجابي نحو المدارس الأهلية هو توفير الرعاية المتكاملة للطلبة، ووجود البرامج والأنشطة اللامنهجية المختلفة.

كما يرى بعضهم أنه يمكن تحقيق هذا الأمر من خلال تكثيف عملية التواصل المباشرة مع أولياء أمور الطلبة، ويتوافق هذا مع نتيجة دراسة (الصبان، ٢٠٠١م) التي أظهرت أن الصلة والتعاون بين البيت والمدرسة من العوامل المسئولة عن الاتجاهات الايجابية لأولياء الأمور نحو المدرسة الأهلية.

بينما يرى القليل منهم أن هذا يمكن أن يتحقق من خلال المستوى العالي الذي يحققه طلبة هذه المدارس في اختبارات القدرات والتحصيلي، وخاصة أن عدداً من المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية تأتي في مقدمة المدارس على مستوى المملكة في نتائج هذه الاختبارات، ويمكن الإشارة هنا إلى نتيجة دراسة (المقوشي، ١٩٩٨م) في أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المعدل التراكمي أو التحصيل الدراسي في

مقررات الرياضيات والإحصاء بين الطلبة الذين تخرجوا من ثانوية أهلية أو من ثانوية حكومية.

٣- <u>الصعوبات الخارجية التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية؟</u>

واشتمل هذا التحدي على (٣) فقرات، كما يلي:

أ- ما أبرز الصعوبات الخارجية التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية؟

ب- هل تمثل المنافسة مع ملاك المدارس الآخرين دافعاً للإبداع والتجديد، أم أنها قد تخرج المستثمر من السوق؟

ج- هل تقبل بالانضمام إلى كيانات استثمارية كبرى في قطاع التعليم الأهلي مع ثبوت الجدوى الاقتصادية لها؟

للإجابة على هذا السؤال، استخدم الباحث التكرارات والنسب المئوية وذلك لتحديد الصعوبات الخارجية التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية، كما يتضح في الجداول التالية:

جدول رقم (١٢)

الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
أ-ما أبرز الصعوبات الخارجية التي	التشدد في الاشتراطات التي تتوالى على المدارس الأهلية من الوزارات والدوائر الحكومية.	١٨	٧٢٪

تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية؟	محافظة المدرسة على انجازاتها ومستواها في الأعوام الماضية.	٥	٢٠٪
	وجود المدارس الأهلية القريبة.	٢	٨٪

يتبين من الجدول السابق رقم (١٢)أن معظم ملاك المدارس الأهلية يرون أن أبرز الصعوبات الخارجية تتمثل في صعوبة الاشتراطات التي تتوالى على قطاع التعليم الأهلي من الجهات الحكومية ذات العلاقة بقطاع التعليم الأهلي، كوزارة العمل، والبلديات، والدفاع المدني، وغيرها، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (البنك الدولي، ٢٠٠٢م) في أن قطاع المدارس الأهلية في المملكة يخضع بصورة مكثفة لكثير من القوانين والأحكام، وفي هذا الإطار أشارت دراسة (مجلس الغرف السعودية، ٢٠١٥م) أن من معوقات نمو قطاع التعليم الأهلي تعدد أو انعدام التنسيق بين الجهات المعنية به.

بينما يرى بعض الملاك أن أبرز الصعوبات الخارجية يتمثل في قدرة المدرسة على المحافظة على انجازاتها النبي حققتها، ويشمل ذلك مستوى الجودة التعليمية المقدمة، أو نتائج طلبة هذه المدارس في اختبارات القدرات والتحصيلي.

ويرى القليل منهم أن أبرز الصعوبات الخارجية يتمثل في وجود المدارس الأهلية القريبة، وكيفية المنافسة معها على تقديم خدمة تعليمية أفضل، وهذا أمر محمود أن يكون التنافس في كيفية تقديم الخدمة التعليمية، وهو ما سيؤثر على تقبل المجتمع لمحاولة المدارس رقع رسومها الدراسية، وهو ما أشارت إليه ضمناً دراسة (غرقة الشرقية، ٢٠١٥).

جدول رقم (١٣)

الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
هل تمثل المنافسة مع ملاك المدارس	نعم، المنافسة تمثل دافعاً للإبداع والتجديد.	١٤	٥٦٪

الآخرين دافعاً للإبداع والتجديد، أم أنها قد تخرج المستثمر من السوق؟	المنافسة الشريفة مطلوبة، ولكن هناك عوامل أخرى قد تخرج المستثمر من السوق، كعدم رفع الرسوم الدراسية.	٦	٢٤٪
	سيخرج من السوق من يفشل في تقديم خدمة تعليمية جيدة.	٥	٢٠٪

يتبين من الجدول السابق رقم (١٣) أن الكثير من ملاك المدارس يرون أن المنافسة مع المستثمرين في قطاع التعليم الأهلي ستدفع إلى الإنجاز والإبداع، وترى دراسة (الكريدا، ٢٠٠٩م) أن الجو التنافسي المعروف في بيئة القطاع الخاص قد خلق فرصاً للإبداع والابتكار مكنت العديد من المدارس الأهلية من كسب رضا المستفيدين من خدماتها، ويتفق هذا مع دراسة (دوبر، ٢٠١٣م) التي أشارت إلى أن الأسر لديها مجموعة متنوعة من الخيارات لأبنائها، وقد خلقت هذه الفرص في السوق التنافس بين جميع المدارس على اختيار العائلات لها.

بينما يرى بعضهم أن المنافسة مطلوبة، ولكن هناك عوامل أخرى قد تدفع بالمالك إلى مراجعة استثماره في المدارس الأهلية، ومن أبرزها التدخل في تحديد الرسوم الدراسية، وهذا ما أشارت إليه دراسة (غرفة الشرقية، ٢٠١٥م) في أن التدخل في تحديد الرسوم الدراسية سيضر بملاك المدارس الأهلية، ويعيقهم عن تقديم خدمة تعليمية أفضل.

ويرى القليل منهم أن المستثمر الذي يفشل في تقديم خدمة تعليمية متميزة سيخرج من السوق، وهذا من بدهيات اقتصاد السوق المفتوح.

جدول رقم (١٤)

الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية

هل تقبل بالانضمام إلى كيانات استثمارية كبرى في قطاع التعليم الأهلي مع ثبوت الجدوى الاقتصادية لها؟	لا، لا أقبل.	١٧	٦٨٪
	نعم، إذا كان العرض مغرياً.	٦	٢٤٪
	ترضخ لوضع كل مستثمر، وهل هو مالك للمبنى أو مستأجر.	٢	٨٪

يتبين من الجدول السابق رقم (١٤) أن معظم ملاك المدارس الأهلية لا يقبلون بالانضمام إلى كيانات استثمارية كبرى، وقد يعود ذلك إلى نوعية عينة الدراسة، حيث اضطر الباحث –نظراً لطبيعة حدود الدراسة– إلى اختيار المدارس الكبرى التي تحوي المراحل الدراسية الثلاث، وعدد طلابها في حدود الـــ (٧٠٠) طالب أو أكثر، وتتميز هذه المدارس بتاريخها واسمها العريق مما يثقل على المالك التخلي عنها بسهولة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الحقباني، ٢٠١١م)، التي رأت أن تضخم المشروعات قد يصيب المدارس بالشلل وعدم القدرة على سرعة الإنجاز واتخاذ القرارات واستثمار الفرص.

بينما يرى بعضهم أنه لا مانع من ذلك إذا كان العرض مغرياً، وهو ما أسماه الخقباني في دراسته (٢٠١١م) الاندماج بطريقة الامتصاص أو الضم، ويعني نقل الذمة المالية للمدرسة إلى شركة أخرى طبقاً لنظام محدد لنقل الحصص.

بينما يرى القليل جداً منهم أن اتخاذ القرار في هذا يعود إلى الوضع الخاص بكل مستثمر، وأن امتلاك المبنى يلعب دوراً رئيساً في هذا الاختيار، ونشير هنا إلى نتيجة دراسة (الطوق، ٢٠٠٥م) التي رأت أن من السياسات اللازمة لتعزيز مساهمة القطاع الخاص للاستثمار في التعليم تشجيع القطاع الخاص على إنشاء شركات متخصصة تستثمر في مجال الخدمات التعليمية، ويرى (الحقباني، ٢٠١١م)، أن الاندماج في كيانات كبرى هو الخيار الأمثل لمواجهة هذه المخاطر والصعوبات، من أجل تعظيم فرص الاستثمار وتوحيد الجهود وتعميق الخبرات، وتقديم الخدمة التعليمية بمستوى عال من التخصصية والجودة، ويرى بأن الاندماج بين الشركات أتاح الاستفادة من اقتصاديات الحجم، وبناء هيكل تنظيمي متخصص قائم على مرجعيات مؤسسية في العمل الإداري والتربوي.

نتائج المحور الثاني: الآليات التي يمكن من خلالها مواجهة الصعوبات التي تواجه المدارس الأهلية بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية؟

وقد اشتمل هذا المحور على (٣) فقرات، جاءت كالتالي: جدول رقم (١٥)

الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
ما أبرز الآليات التي يمكن من خلالها مواجهة صعوبات قطاع التعليم الأهلي؟	ثبات ومرونة اللوائح والأنظمة التي تحكم هذا القطاع.	٢١	٨٤٪
	استماع الجهات الحكومية ذات العلاقة بقطاع التعليم الأهلي لوجهات نظر المستثمرين، وإشراكهم في صياغة القرارات التي تمس التعليم الأهلي.	٤	١٦٪

يتبين من الجدول السابق رقم (١٥) أن أبرز الآليات التي يرى المستثمرون في التعليم الأهلي أنه يمكن من خلالها مواجهة صعوبات قطاع التعليم الأهلي هي ضرورة ثبات اللوائح المنظمة لقطاع التعليم الأهلي، وكذلك مرونتها، ويتفق هذا مع دراسة (الدعيلج، ٢٠١٣م) التي أشارت إلى أن البيئة التنظيمية للجهات الحكومية ذات العلاقة بالتعليم الأهلي غير مساندة له، ومن الأمثلة على ضعف مساندة التشريعات التنظيمية للقطاع صدور قرارات مفاجئة للمستثمرين دون أن يعطوا الفرصة الكافية لترتيب استثماراتهم بشكلي تناسب ومتطلبات تلك القرارات، ورأت دراسة (الكريدا، ٢٠٠٩م) أنه يتعين توفير البيئة الملائمة والعوامل المحفزة لاضطلاع القطاع الخاص بدور متزايد في توفير التعليم العام، مع وضع آليات مناسبة لضمان جودته. بينما يرى القليل منهم ضرورة استماع الدوائر الحكومية ذات العلاقة بالتعليم الأهلي إلى وجهات نظر المستثمرين، وإشراكهم في صياغة القرارات التي تمس التعليم الأهلي، وهذا ما أشارت إليه دراسة (الطوق، ٢٠٠٥م) أن من تحديات استثمار القطاع الخاص في التعليم العام عدم إشراك القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة به، وأشارت نتائج دراسة(البنك الدولي، ٢٠٠٢م)إلى أن مشاركة القطاع الخاص في تقديم وتمويل التعليم تمثل وسيلة كبرى تستطيع الحكومة من خلالها أن تواجه التحديات التعليمية.

جدول رقم (١٦)

الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة

			المئوية
ما ذا تقترح من أنظمة ولوائح بمكن أن تخدم قطاع التعليم الأهلي؟	دعم هذا القطاع بكل ما يحتاج لبقاء المستثمرين فيه.	١٤	٥٦ ٪
	ثبات اللوائح والأنظمة، ومرونتها.	٧	٢٨ ٪
	عدم تحديد الرسوم الدراسية.	٤	١٦٪

يتبين من الجدول السابق رقم (١٦) أن كثيراً من ملاك المدارس الأهلية يرون ضرورة دعم هذا القطاع بكل ما يحتاجه من تشريعات وقروض وتسهيلات، وذلك لضمان بقاء المستثمرين فيه، ويتفق هذا مع نتائج الدراسات التي بحثت جوانب هذا القطاع كدراسة (الدعيلج، ٢٠١٣م)، ودراسة (البنك الدولي، ٢٠٠٢م) التي أوصت بتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم الأهلي كأحد إجراءات إصلاح السياسة التعليمية، ويرى (الخقباني، ٢٠١١م) أن من الحوافز الاستثمارية التي يمكن أن تُقدم لهذا القطاع توفير الأراضي المخصصة لإقامة منشآت تعليمية أهلية أسوة بما يحدث في قطاع الصناعة من حيث توفير المناطق والمدن الصناعية للمستثمرين بأسعار رمزية، وكذلك دعم المدارس للحصول على مصادر تمويل للتعليم الأهلي وذلك بتوفير قروض ميسرة للمستثمرين في هذا القطاع.

بينما يرى بعضهم أن المطلوب في هذه المرحلة هو ثبات اللوائح والأنظمة، ومرونتها حتى يستطيعوا التعامل معها وفق استراتيجية قصيرة المدى (٥ سنوات)، وفي هذا الإطار فقد ذكرت خطة التنمية السعودية العاشرة، (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٥م) أن من الإصلاحات المطروحة لتعزيز مسيرة الإصلاح المؤسسي، ما يتعلق بمراجعة التشريعات والأنظمة، واللوائح التنفيذية بشكل عام. ومن جهة أخرى، يرى القليل منهم أن تدخل الوزارة في تحديد الرسوم الدراسية قد أضر بهم، ولذلك فهم يرون أن تترك الوزارة هذا الأمر للعرض والطلب في السوق التعليمي، وتتفق هذه النظرة مع النتيجة التي توصلت لها دراسة (غرفة الشرقية، ٢٠١٥م)، في عدم تحديد الرسوم الدراسية وفقاً للنظام الحالي، وأن الطريقة المثلى لتنظيم عملية تحديد الرسوم الدراسية هي تركها لقوى العرض والطلب، وأن تتحدد وفقاً لآليات السوق، ومن جهة أخرى، فالذي دعا الوزارة إلى التدخل هو عدم تعريض أولياء الأمور لجشع بعض ملاك المدارس الأهلية، وحمايتهم، كما أشارت إلى ذلك دراسة (الكريدا، ٢٠٠٩م)، ودراسة (الغامدي وعبد الجواد، ٢٠٠١م)، والتي رأت أن المبالغة في الرسوم الدراسية هي إحدى سلبيات التعليم الأهلي، وكذلك دراسة (آدم، ٢٠١٢م) التي أوصت بعدم التركيز على الربح المادي.

جدول رقم (١٧)

الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
كيف يمكن توجيه أنظار المستثمرين في قطاع التعليم الأهلي إلى خدمة العملية التعليمية لتقديم تعليم نوعي (غير تقليدي) قبل تفكيرهم في العائد المادي؟	عن طريق تكثيف اللقاءات مع المستثمرين واستمرار الحوار معهم، والاستماع إلى المشاكل التي تواجههم، وحلها.	٢١	٨٤٪
	إقناع المستثمرين أن نجاح هذا المشروع التعليمي سيرفع من سمعة الشخص (أو الشركة التعليمية) مجتمعياً.	٤	١٦٪

يتبين من الجدول السابق رقم (١٧) أن معظم الملاك يرون أن تكثيف اللقاءات معهم، والاستماع إلى مشاكلهم وحلها، هو السبيل الأفضل للاستمرار في تقديم خدمة تعليمية أفضل، ويتفق هذا مع نتيجة دراسة (الطوق، ٢٠٠٥م) التي رأت أن من السياسات اللازمة لتعزيز مساهمة القطاع الخاص للاستثمار في التعليم هو تعزيز قنوات الاتصال بين القطاع الخاص والقطاع التعليمي الحكومي من خلال عقد اللقاءات والندوات، وكذلك مع دراسة(البنك الدولي، ٢٠٠٢م) التي أكدت على الحاجة لوجود مزيج من المشاركة بين القطاعين العام والأهلي، بحيث يتم ربطهما بصورة واضحة لتسوية التحديات التي يواجهها نظام التعليم وقطاعاته الفرعية. بينما يرى القليل منهم أنه بمكن تحقيق ذلك من خلال إقناع المستثمرين أن نجاح هذا المشروع التعليمي سيرفع من سمعة الشخص (أو الشركة التعليمية) مجتمعياً.

أبرز النتائج والتوصيات:

حدد الباحث أهداف الدراسة، وأجاب عن أسئلتها من خلال ما سبق، وكان من أبرز نتائج الدراسة ما يلي:

أ- في المحور الأول: أبرز الصعوبات التي تواجه المدارس الأهلية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية:

١- كان أبرز الصعوبات التنظيمية هو عدم كفاية الأنظمة واللوائح الحالية لتنظيم قطاع التعليم الأهلي، وأنها لا تساعد في توسيعه.

٢- كان أبرز الصعوبات الداخلية هو المحافظة على استمرار جودة التعليم التي حققتها المدارس الأهلية، وتطوير إمكاناتها.

٣- كان أبرز الصعوبات الخارجية هو التشدد في الاشتراطات التي تتوالى على المدارس الأهلية من الجهات الحكومية ذات العلاقة بقطاع التعليم الأهلي.

ب- في المحور الثاني: أبرز الآليات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه الصعوبات:

١- ثبات ومرونة اللوائح والأنظمة التي تحكم قطاع التعليم الأهلي.

٢- استماع الجهات الحكومية ذات العلاقة بقطاع التعليم الأهلي لوجهات نظر المستثمرين حول قضايا التعليم الأهلي، واستمرار تواصلها معهم، وحل مشاكلهم.

أبرز التوصيات:

أ- في ظل النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يلي:

١- الاستمرار في دعم قطاع التعليم الأهلي، وتيسير دخول المستثمرين فيه، مع التركيز على كيفية تقديم الخدمة التعليمية الجيدة.

٢- زيادة مساحة الحوار مع ملاك المدارس الأهلية، وأخذ آرائهم في الاشتراطات التي تفرضها الجهات الحكومية ذات العلاقة بالتعليم الأهلي وعدم مفاجأتهم بالقرارات المحبطة لهم.

٣- تشجيع المستثمرين في قطاع التعليم الأهلي على البقاء فيه، وزيادة استثماراتهم، ومحاولة تخفيض حدة الصعوبات التي تواجههم.

ب- مقترحات لدراسات مستقبلية:

١- إجراء أمثال هذه الدراسة على نطاق واسع يشمل جميع المناطق التعليمية في المملكة العربية السعودية، حتى يمكن الحصول على نتائج شاملة ومحددة لتحديات قطاع التعليم الأهلي.

٢- تحديد الصعوبات التي تقابل قطاع المدارس الأجنبية في المملكة العربية السعودية.

المراجع العربية:

- آدم، آمنة محمد. (٢٠١٢م). التعليم الثانوي غير الحكومي في السودان بين السلبيات والإيجابيات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
- الحربي، نيفين بنت حامد. (٢٠٠٤م). المسؤولية الاجتماعية لمدارس التعليم الأهلي بمدينة مكة المكرمة كما يدركها ملاك وإداريو المدارس الأهلية وأولياء الأمور، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- حسن، محمد صديق. (١٩٩٨م). التعليم الأهلي في دولة قطر، مجلة التربية القطرية، ع(١٢٧)، الدوحة.
- الحقباني، عبد الرحمن بن سعد. (٢٠١١م). أثر اندماج المدارس الأهلية في كيانات استثمارية كبرى في تطوير بنية الاستثمار وتحسين الأثر التربوي والتعليمي في المدارس الأهلية في المملكة العربية السعودية، المؤتمر السنوي الثالث للمدارس الخاصة، الأردن.
- الدعيلج، خالد بن صالح. (٢٠١٣م). أبرز التحديات التي تواجه الاستثمار في التعليم الأهلي، ورقة عمل مقدمة لغرفة التجارة والصناعة بالمنطقة الشرقية.
- الدهام، منصور، والطالع، صالح. (١٩٩٨م). التعليم الأهلي في المملكة، ماضيه وحاضره ومستقبله، اللقاء السابع للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)، الرياض.
- السيف، خالد بن عبد الرحمن. (٢٠٠٢م). الدور المستقبلي للقطاع الأهلي في توفير الخدمات التعليمية في المملكة العربية السعودية، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، الرياض.
- الشهري، عاطف بن معيض. (٢٠٠٣م). معوقات توطين الوظائف التعليمية في مدارس التعليم العام الأهلي للبنين في مدينة جدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الصبان، انتصار بنت سالم. (٢٠٠١م). الاتجاه نحو التعليم الأهلي لدى بعض أفراد المجتمع السعودي بالمنطقة الغربية، رسالة التربية وعلم النفس، ع (١٤)، الرياض.

- الطنطاوي، مصطفى. (٢٠٠٢م). تطوير برنامج إعداد معلم العلوم بكليات التربية على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، ع٥.
- الطوق، سناء بنت عبد العزيز. (٢٠٠٥م). استثمار القطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية: هدف استراتيجي لتنويع مصادر التمويل، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الطويل، هاني، والمناصير، لميحة. (٢٠١١م). تطوير استراتيجية لضبط مشكلات التعليم في المدارس الخاصة الأردنية، مجلة العلوم التربوية، مجلد (٣٨)، ملحق (٤)، الأردن.
- عبيدات، ذوقان، وآخرون. (١٩٩٧م). البحث العلمي، مفهومه، أدواته، أساليبه، ط٣، دار أسامة للنشر، الرياض.
- عثمان، علي عطية. (٢٠٠٦م). فلسفة التعليم الخاص وأبعاده الاجتماعية خلال النصف الثاني من القرن العشرين في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جنوب الوادي، مصر.
- الغامدي، حمدان، وعبد الجواد، نور الدين. (٢٠٠١م). تطور نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية، الرياض.
- غرفة الشرقية. (٢٠١٥م). أثر تحديد الرسوم الدراسية على مستقبل المدارس الأهلية، قطاع الشؤون الاقتصادية بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية.
- الكريدا، سليمان بن علي. (٢٠٠٩م). التخطيط الاستراتيجي في مدارس التعليم الأهلي بالمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- مجلس الغرف التجارية الصناعية. (٢٠٠٥م). اللجنة الوطنية للتعليم الأهلي، الرياض.
- المقوشي، عبد الله بن عبد الرحمن. (١٩٩٨م). التعليم الأهلي والحكومي في ميزان التحصيل الدراسي الجامعي، رسالة الخليج العربي، ع (١١)، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.
- وزارة التربية والتعليم. (٢٠١٢م). الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العام، الرياض.

- وزارة المعارف. (١٤١٦هـ). سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، الطبعة الرابعة.
- وزارة المعارف. (١٩٧٥م). لائحة المدارس الأهلية، الرياض.

المراجع الأجنبية:

- **Baker، David. (1996). How different، How similar ? Comparing key organization qualities of American public and private secondary schools، American institute for research in the behavioral science، Washington، DC، USA.**
- **Dauber، Jonathan J. (2013). Public V. Private: Parental choice of schools and the reasons why، A doctoral dissertation، ProQuest LLC. 789 East Eisenhower Parkway; Ann Arbor، MI، USA.**
- **Elacqua، Gregory. (2011). Private School Chains in Chile، Cato Institute. 1000 Massachusetts Avenue NW; Washington، DC، USA.**
- **Lin، Jing. (1994). The Development and Prospect of Private Schools in China، the Annual Meeting of the American society،**
- **Mawdsley، Ralph. (2000). Legal Problems of Religious and Private Schools، Education Law Association، Dayton، OH، USA.**
- **Mustafa، Cinoglu. (2006). Private education as a policy tool in Turkey، International education journal، V7، Issue5، Oct 2006.**
- **Yun، John. (2010)Review of "America's Private Public Schools، Arizona State University، Education Policy Research Unit. March 4، 2010، USA.**

المواقع الإلكترونية:

www. almaany. com

www. csc. org. sa

www. moe. gov. sa

www. chamber. org. sa

أسماء محكمي استمارة المقابلة مرتبة ترتيباً هجائياً

م	الاسم	الوظيفة
١	د. جبر بن محمد الهاجري	الإدارة العامة للتعليم بالأحساء
٢	أ. حسين بن مقبول آل عزان	مشرف التعليم الأجنبي بالإدارة العامة للتعليم بالمنطقة الشرقية
٣	أ. خالد بن حمد الجويرة	رئيس اللجنة الوطنية للتعليم الأهلي بغرفة الشرقية
٤	د. خالد بن صالح الدعيلج	عضو اللجنة الوطنية للتعليم الأهلي بمجلس الغرف السعودية
٥	د. سامي بن غازي العتيبي	مساعد المدير العام للشؤون التعليمية بالإدارة العامة للتعليم بالمنطقة الشرقية
٦	د. شايع بن عايض القحطاني	كلية التربية– جامعة الملك سعود
٧	د. عادل بن سعد أبودلي	كلية التربية– جامعة الدمام
٨	د. عبد الرحمن بن إبراهيم المديرس	مدير عام التعليم بالمنطقة الشرقية
٩	أ. د. عبد الواحد بن حمد المزروع	عميد كلية التربية – جامعة الدمام
١٠	أ. عثمان بن طارق القصبي	عضو اللجنة الوطنية للتعليم الأهلي بمجلس الغرف السعودية
١١	أ. عمر بن إبراهيم العامر	رئيس اللجنة الوطنية للتعليم الأهلي بمجلس الغرف السعودية
١٢	أ. عوض بن محمد المالكي	مدير مكتب التعليم الأهلي بالإدارة العامة للتعليم بالمنطقة الشرقية
١٣	أ. محمد بن عبدالعزيز العقيل	مشرف التعليم الأهلي بالإدارة العامة للتعليم بالمنطقة الشرقية
١٤	د. ممدوح مسعد هلالي	كلية التربية – جامعة الدمام